

الحرب الإسرائيلية – اللبنانية 2006 الخلفيات والمواقف والأبعاد

عبد الرؤوف سنو
أستاذ في الجامعة اللبنانية

سكنت المدافع، فهل انتهت الحرب، أم هي جولة القتال الأولى؟ لا أحد يعلم. لكن من المؤكد أن الحرب الإسرائيلية – اللبنانية وتطوراتها وتداعياتها لن تهدأ مع وقف "العمليات العدائية". فهي شكلت عملية انتقال بين مرحلتين فصل بينهما تاريخ 12 تموز 2006. قبل ذلك التاريخ، امتنعت إسرائيل عن خوض حرب مفتوحة ضد حزب الله خشية توازن الرعب الصاروخي الذي فرضه عليها، وقبلت بضربات "التذكيرية" في مزارع شبعا، مكتفية بردود محدودة وانتهاك دائم للمجالين الجوي والبحري اللبنانيين. لكنها قررت في 12 تموز 2006، وبتخطيط سبق عملية أسر جندييها من قبل حزب الله (عملية الوعد الصادق)، تغيير قواعد اللعبة والقضاء على حزب الله وقلب التوازنات في المنطقة، وذلك بدعم الأميركيين وربما بمعرفة دول أوروبية وبعض الأنظمة العربية هنا وهناك.

وإن انتهى هذا المخطط في جولته الحالية إلى الفشل، فقد كان لهذه الحرب خلفيات وأبعاداً محلية وعربية وإقليمية ودولية لا تزال تتفاعل. فلأول مرة في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي لا تحقق إسرائيل أهدافها السياسية من وراء حرب تخوضها. ففي حربي عامي 1956 و1967 وصلت إسرائيل بقواتها إلى الضفة الشرقية لقناة السويس، واحتلت في الحرب الثانية الجولان السورية. وفي عام 1973، عبرت قناة السويس وضربت الحصار على الجيش المصري الثالث. وفي عام 1978 وصلت قواتها إلى الليطاني، فيما دخلت العاصمة اللبنانية بيروت، لأول مرة في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي. لكن إسرائيل في حربها الأخيرة على لبنان، اضطرت مكرهة أن تعدل باستمرار في أهدافها السياسية وفق مقتضيات صمود حزب الله وهزائمها في الميدان: الوصول إلى نهر الأولي، ثم إلى نهر الليطاني، ثم إقامة شريط عرضه كيلومترين عند حدودها مع لبنان، وبعد ذلك منع إطلاق الصواريخ على شمال إسرائيل، وأخيراً استعجال الانسحاب من لبنان بعد وقف العمليات العدائية وفق قرار مجلس الأمن رقم 1701.

وأثناء دوي المدافع، جرت مساع دولية لوقف الحرب، أهمها مؤتمر روما في 26 تموز وإعلان الرئيس السنيورة خلال انعقاد هذا المؤتمر عن "نقاط سبع" لحل الأزمة، سرعان ما تبنتها الحكومة اللبنانية. إلا أن الدبلوماسية الأميركية رفضت في هذه المرحلة أي حديث عن وقف لإطلاق النار بهدف إطالة أمد الحرب كي يحقق الإسرائيليون جزءاً من أهدافهم. وعندما فشلت إسرائيل في ذلك، عملت على صدور قرار يعطي إسرائيل إنجازات لا تتناسب مع وضعها الميداني. وفي 11 آب، توصل مجلس الأمن إلى قرار بالإجماع (القرار 1701) لوقف العمليات العدائية

تمهيداً لصدور قرار آخر بوقف اطلاق النار وتسوية المشاكل العالقة. فقبلت به الحكومتان اللبنانية والإسرائيلية.

1- الحرب الإسرائيلية على لبنان في سياق المحورين الأميركي والإيراني

ما كان أحد يعتقد في لبنان بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب البلاد في أيار عام 2000 أن لبنان، وتحديدًا حزب الله، قد أنهى صراعه مع إسرائيل بعودة الشريط المحتل إليه من جديد. بانسحابها من لبنان أرادت إسرائيل أن يحل "السلام" على جبهتها الشمالية من جهة، وإفهام دمشق من جهة أخرى أنها تخلت عن مبدأ تقاسم لبنان في ما عرف بـ "الخطوط الحمراء" لعام 1976. لقد اعتقدت إسرائيل أن انسحابها من لبنان وترسيم حدودها معه عبر الأمم المتحدة (الخط الأزرق) سيفقد سورية "ورقة المقاومة"، ويبطل أية ذريعة لحزب الله لشن الحرب عليها. لكن إبقاء تل أبيب على مسائل عديدة عالقة بينها وبين لبنان من دون حلّ، وفي مقدمها مزارع شبعا وتلال كفرشوبا (اعتبرت أرضاً سورية لحظهما القرار 242 وأعلنت لبنانيتها من قبل الحكومة اللبنانية في عام 2000 رغم الترسيم الذي حددته الأمم المتحدة)، فضلاً عن الأسرى اللبنانيين المعتقلين في سجونها وخرائط الألغام التي تركها الجيش الإسرائيلي في الشريط الحدودي الذي جرى تحريره، ما كان ينهي هذا الصراع في شقه اللبناني على الأقل. إن تبني حزب الله استراتيجية مزدوجة لاستمرار الصراع مع العدو تقضي بتحرير مزارع شبعا والقيام بعمليات "تذكيرية" فيها للتأكيد على لبنانيتها، ومحاربة إسرائيل بشعارات إسلامية ليس أقلها تحرير القدس والقضاء على الكيان الصهيوني، جعل الحزب نموذجاً للانتفاضة الفلسطينية الثانية والداعم لها، مما وضع العدو الإسرائيلي في فكي كماشية فلسطينية - لبنانية تصب في إستراتيجية إقليمية سورية - إيرانية: إبقاء سورية على مركزها المهيمن في لبنان والإمساك بإحدى أوراق النزاع مع إسرائيل، وسعي إيران إلى لعب دور إقليمي في الشرق الأوسط. وكان هذا يصطدم بالإستراتيجية الأميركية الشرق أوسطية التي أعلن عنها بعد أيلول 2001.

عقب 11 أيلول 2001، جعلت الولايات المتحدة من مقولة "مكافحة الإرهاب" و"نشر الديمقراطية في العالم" ركناً أساسياً في سياساتها الخارجية القاضية بإعادة تشكيل النظام الدولي، وتضمنت هذه السياسة ضرب الأنظمة المعارضة لها تحت هذه الشعارات، واعتبار ذلك في صلب أمنها القومي. وقد استفادت تل أبيب من هذا الإعلان الأميركي للترويج إلى أن حربها على الانتفاضة الفلسطينية والسلطة الفلسطينية هي بدورها حرب ضد الإرهاب. وفي هذا السياق، جرى إدراج تصدي المقاومة اللبنانية للاحتلال الإسرائيلي في مزارع شبعا على أنه إرهاب من النوع نفسه. من هنا، تلاقت الأهداف الإسرائيلية بتلك الأميركية في محاربة "الإرهاب". وكانت بدايات المشروع الأميركي هذا في أفغانستان عام 2001، ثم في العراق عام 2003. وبرأي الأميركيين والإسرائيليين، كانت إيران وسورية تنطبق عليهما كل مواصفات "دول الشر" لناحية النظام التسلسلي ودعم الإرهاب. فادعى الأميركيون أنهم يقيمون في العراق نظاماً ديمقراطياً يكون نموذجاً لما يجب أن يكون عليه الوضع في البلدان العربية، وفي إيران وسورية تحديداً.

على عكس ما خطط له الأميركيون، أحدث احتلال العراق تغييراً جغرافياً - سياسياً وأعاد تشكيل التوازنات الإقليمية في المنطقة وأوجد أوضاعاً جديدة فيها. فقد تفاعلت دول الجوار بدرجات متفاوتة مع غزو أميركي للعراق لم تشارك فيه، ومدى تأثيره على مصالحها. فبالنسبة إلى الدول العربية، تباينت مواقفها بين مؤيد مطلق للمخطط الأميركي (الكويت وقطر)، ومعارض علني له

(سورية)، ومرتبك وغير واضح (السعودية ومصر). وكان من الطبيعي أن تتأثر علاقات الدولة العربية من جراء هذا الاحتلال مع دول الجوار في لعبة التوازنات الاستراتيجية، وبخاصة بعدما أصبحت الولايات المتحدة "جاراً" مباشراً لها.

وإذا ألقينا نظرة على دول الجوار العراقي غير العربية، نجد أن إسرائيل تحمست للحرب لتفكيك العراق وتدمير قدرات جيشه وتغذية الصراعات الداخلية والتسرب إليه اقتصادياً. كما استغلت إسرائيل هذه الحرب لتوجيه ضربات قاسية إلى المقاومة الفلسطينية لإجهاض كل المشروعات السياسية الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة تحت شعار التقاء أهدافها بتلك الأميركية لمحاربة "الإرهاب".

أما في ما يتعلق بتركيا، فهي لم تستاء كثيراً من أضعاف العراق سياسياً وعسكرياً، ولم تسعى، بسبب عدم مشاركتها في الحرب على العراق، إلى إلحاق ضرر حقيقي في علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. لكنها كانت غير مطمئنة إلى معالجات واشنطن للمسألة الكردية وتأثيراتها الحيوية على أمنها القومي. فاستطاعت أن تلعب دوراً لا تعترض عليه واشنطن ولا يتناقض في الوقت نفسه مع مصالح كل من جارتها إيران وسورية. من هنا، اعتبرت نفسها المرشحة أميركياً للعب دور النموذج الديمقراطي في المنطقة، وربما القيام بأدوار إقليمية مباشرة. وعلى كل حال، تطابقت مصالح تركيا الاستراتيجية مع مصالح كل من إيران وسورية وبقية دول المنطقة في رفض تفتيت الدولة العراقية وقيام دولة كردية في شمال العراق.

وبالنسبة إلى إيران، اعتبرت أن احتلال العراق يشكل تهديداً لأمنها الوطني بشكل مباشر، ومقدمة احتلالها من قبل الأميركيين والقضاء على نظامها الإسلامي. لذا، وقفت على الحياد في الحرب على العراق، وتعاملت بدبلوماسية مرنة مع التحرشات الأميركية المتعلقة ببرنامجه النووي. لكن إيران، التي كانت تتعرض للضغوط الأميركية في شأن هذا البرنامج وصولاً إلى اتهامها من قبل الإدارة الأميركية بأنها تدعم الإرهاب، امتلكت أوراقاً كثيرة تستطيع أن تجعل منها لاعباً رئيسياً في الشرق الأوسط، منها ما هو في العراق ونفوذها الواسع على الشيعة فيه وما يحكى عن تورطها وسورية في التفجيرات التي تشهدها البلاد، ومنها ما يتصل بنفوذها على سورية وعلى الحركات الإسلامية في فلسطين وصولاً إلى حزب الله. إضافة إلى ذلك، امتلكت إيران ورقة النفط الخليجي وتحكمها بمروره عبر مضيق هرمز، هذا فضلاً عن نفوذها على منطقة بحر قزوين كمنطقة غنية بالنفط. من هنا، فإن "الشرق الأوسط الجديد"، الذي نادى به راييس أثناء الحرب، هو المنطقة الجغرافية السياسية الغنية بالنفط والغاز والتي تمتد من بحر قزوين مروراً بإيران والخليج العربي.

وليس من قبل المصادفة أن يتم استهداف إيران من قبل الولايات المتحدة وأن تسعّر إسرائيل من حربها التدميرية على الفلسطينيين، مع تدهور العلاقات بين سورية والولايات المتحدة منذ غزو الأخيرة للعراق. لقد شعر السوريون في ضوء علاقاتها المتأرجحة بكل من تركيا والأردن، أنهم أصبحوا محاصرين، بعدما أعلنت دمشق عن رفضها الاحتلال الأميركي للعراق. ومع تعثر هذا الاحتلال، كثفت واشنطن من حملتها ضد دمشق وإيران كقاعدة خلفية لإمداد المقاومة العراقية والمنظمات الإسلامية في فلسطين وليس آخر حزب الله اللبناني. وبما أن واشنطن كانت مترددة بين شئ الحرب على إيران كونها هدفاً بالغ الصعوبة، وبين تغيير سلوك هذا النظام، أصبحت سورية الهدف البديل للأميركيين. من هنا، شهدت الفترة بين عامي 2003

و2005 إجراءات أميركية ضد سورية هدفت إلى الضغط على النظام السوري لتغيير سلوكه وبالتالي عزله عن إيران وتجريده من أوراق الضغط الإقليمية التي يمتلكها (العراق، لبنان، المخيمات الفلسطينية في لبنان، الانتفاضة الفلسطينية). فأصدرت "قانون محاسبة سورية" في أواخر عام 2003، ثم استغلت تمديد سورية ولاية الرئيس اللبناني إميل لحود وأصدرت القرار 1559، الذي ترتب عليه خروجها من لبنان في نيسان 2005، والذي سبقه إغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في شباط من العام نفسه.

إن هذا الاستهداف الأميركي لسورية وعزلها وتسليط سيف المحكمة الدولية على رقبته، وعلى المنوال نفسه استهداف واشنطن وتل أبيب المنظمات الإسلامية في فلسطين، واتهامها حزب الله بأنه رأس حربة إيرانية - سورية في المنطقة، جعل إيران وكأنها تقف في خندق إستراتيجي واحد وصامد مع سورية ولبنان (= حزب الله) والمقاومة الفلسطينية (حماس والجهاد) ومن ورائها المقاومة العراقية في وجه محاولات إعادة تشكيل المنطقة وفق الرؤية الأميركية - الإسرائيلية. وكان ضرب أي من مفردات هذه المعادلة أو إضعافها يزعزع موقف إيران الاستراتيجي، كما كان ضرب إيران أو إضعافها يزعزع الوضع الاستراتيجي لكل من سورية وحزب الله ويضعف المقاومة في كل من فلسطين والعراق.

بناءً عليه، لم يعد هناك مجالاً أمام سورية سوى تقوية علاقاتها بإيران. فحتى خروجها من لبنان، كانت سورية حليفة لإيران تدير ملفي فلسطين ولبنان بعيداً عن وصايتها. لكن ضعفها وعزلتها وخوفها من استهدافها من قبل الولايات المتحدة، أو حدوث اضطرابات داخلية تطيح بالنظام، وسيف المحكمة الدولية المسلط على رقبته، فضلاً عن رفضها نزع سلاح حزب الله وفق القرار 1559 وتقديم خدمات لأميركا في العراق، جعلها توقع معاهدة دفاعية مع إيران في 15 حزيران 2006 كشريك يدور في فلك طهران. وإذا كانت هذه المعاهدة قد ضمنت لدمشق حماية النظام الإيراني لها، فهي كذلك ضمنت لإيران الوصول إلى المتوسط وتشكيل قوس استراتيجي يبدأ من إيران ويضم العراق وسورية ولبنان وينتهي بفلسطين.

هكذا، وسّعت المعاهدة الدفاعية بين إيران ودمشق من إمكانية اندلاع القلاقل في الشرق الأوسط، ولم تعد الحرب متوقعة إذا ما تعرضت المفاعل النووية الإيرانية للهجوم فحسب، بل إذا ما تعرض أمن سورية ونظامها للخطر. وظهر هذا بوضوح خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان بصدور تصريحات إيرانية تعلن عن استعداد طهران للدفاع عن دمشق إذا ما هاجمتها إسرائيل.

وظهر إلى الوجود محوران يتنافسان في منطقة الشرق الأوسط وعليها:

- المحور الأميركي - الإسرائيلي وفي مقدمة أهدافه ضرب "الإرهاب" المتمثل بإيران وسورية والمنظمات الفلسطينية الإسلامية وحزب الله، وصولاً إلى إعادة تشكيل المنطقة وفق الرؤية الأميركية. وعلى ما يبدو، بات واضحاً للأميركيين استحالة تغيير سلوك النظام الإيراني (الطريقة التي كان يروج لها الأوروبيون ماعدا بريطانيا، وروسيا والصين)، في ضوء إعلان طهران عن نجاحها في تخصيص اليورانيوم ورفض "الحوافز" التي قدمت إليها. لذا، كان ضرب إيران من وجهة النظر الأميركية يحقق إمكانية تهدئة الأوضاع في العراق تمهيداً لتثبيت حكومته وانسحابها منه، وينهي صراع إسرائيل مع لبنان كمقدمة لسلام معه. ومن غير المعروف والمفهوم، لماذا استهدفت إسرائيل والولايات المتحدة الحدّ الجنوبي للقوس الإيراني (حزب الله)، في حين كان

الأميركيون يخططون لاستهداف حدّه الشمالي (إيران). فهل كانت الحرب الإسرائيلية على لبنان مجرد اختبار أميركي لقوة حزب الله، ولما قد تكون عليه قوة إيران؟

- المحور الإيراني - السوري - حزب الله - حكومة حماس، الذي اعتبر أن من واجباته القومية والإسلامية إجهاض المشروع الأميركي في المنطقة عبر التركيز على هويتها العربية - الإسلامية والإمساك بمصيرها، وتخريب معادلة الاستسلام لإسرائيل. لقد ظهرت معالم هذا المحور في ما سمي بـ "ملف إيران النووي"، ونجاح إيران في تخصيص اليورانيوم ورفضها "الحوافز" الدولية للتخلي عن هذا البرنامج. كانت إيران تصر على أن تلعب دوراً إقليمياً رئيسياً والتأكيد عليه من خلال قوتها النووية. لكن واشنطن وإسرائيل رفضتا ذلك. إشارة، إلى أن تحرير القدس لعب دوراً بارزاً في الخطاب الإيديولوجي الإيراني منذ الحرب ضد العراق في الثمانينيات من القرن الماضي وأعيد استحضاره مع أحمددي نجاد بتصريحاته حول زيف "المحرقة" وضرورة إزالة إسرائيل من الوجود.

والسؤال الذي يطرح نفسه: كيف تعاطت الدول العربية الرئيسية مع هذين المحورين؟

وجدت التناقضات العربية - الإيرانية جذورها في التاريخ، وهي تستعاد حتى اليوم في الذاكرة الجماعية للشعبيين العربي والإيراني ويعبر عنها بمصطلحي العروبة والفرسية. وفي التاريخ المعاصر، بدأت إيران تلعب دوراً رئيسياً في سياسة الخليج العربي منذ عهد الشاه محمد رضا بهلوي بموافقة أميركية. وفي ظل إيران "شرطياً" للولايات المتحدة في الخليج، بدأت تظهر التناقضات العربية - الإيرانية. فقبل انسحاب بريطانيا من المنطقة عام 1970، سيطرت إيران على الجزر الإماراتية الثلاث، طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى. كما تدخلت إيران لمصلحة شيعة البحرين. لكن واشنطن تمكنت خلال السبعينيات من تخفيف حدة التناقضات بين الجانبين العربي والإيراني عبر إعطاء دور للمملكة العربية السعودية على دول الخليج.

عندما انتصرت الثورة الإيرانية وأسقط حكم الشاه، توجس الخليجيون شراً من نظام إسلامي شيعي راديكالي يتعاطف معه شيعة العراق ولبنان، ويعمل على تصدير ثورته والقضاء على الأنظمة العربية المحافظة المتحالفة مع "الشيطان الأكبر"، الولايات المتحدة. من هنا، شجعت دول الخليج العربية النظام العراقي على التصدي لإيران الإسلامية في ساحة الحرب، على أمل أن ينهك ذلك إيران وكذلك العراق، الذي طرح نفسه قوة عربية إقليمية محل إيران، وشكل تهديداً لدول النفط العربية. وقد تبين لدول الخليج العربية إن اعتمادها على نفسها عسكرياً (مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ عام 1981) لن يحقق أهدافها في الحماية الذاتية. لذا، استدعت التحالف الدولي لإنهاء احتلال العراق للكويت عام 1990. وبعدها أبعدها العراق من المعادلة الإقليمية، أصبحت إيران الإسلامية تتطلع للعب الدور الذي كانت تمارسه أثناء حكم الشاه. فجعل هذا دول الخليج العربية تلتفت إلى الولايات المتحدة (قواعد عسكرية ومعاهدات عسكرية الخ...) للحصول على الحماية، مستفيدة من التناقضات بين واشنطن وطهران.

وفي عام 2002، وضعت الولايات المتحدة إيران في قائمة دول "محور الشر"، وبخاصة أن الأخيرة كانت تسعى للتأكيد على هيمنتها على الخليج من خلال بناء قوتها النووية، التي شك الغرب في أنها ذات أغراض غير سلمية. وبفلتان الوضع بعد احتلال العراق من قبل الأميركيين، بدأت واشنطن تدرك أن هناك إمكانية حقيقية لهيمنة شيعة لفي العراق، أو على الأقل نفوذ شيعي

حاسم على نصف دائرة من الدول في "الشرق الأوسط القديم"، وهي الدول التي كان يطلق عليها مصطلح "الهلال الخصيب"، وتشمل سورية ولبنان، إضافة إلى العراق وفلسطين.

وفي ضوء تعاضم قوة إيران وامتداد "قوسها" حتى لبنان وفلسطين، ازدادت مخاوف الدول العربية من إيران قوة إقليمية. فأدركت متأخرت أخطار إيران على الأمن القومي العربي، بعدما تحول العراق إلى ساحة نفوذ لها لدى الرأي العام الشيعي وفي أوساط الحكومة والبرلمان. من هنا، بدأت تصدر تحذيرات عربية من "هلال شيعي" حدّه الشمالي إيران وحدّه الجنوبي لبنان (= حزب الله) ويضم العراق وسورية وفلسطين.

خلال عام 2006، حذر الملك عبد الله الثاني من مخاطر "هلال شيعي" على النظام العربي، فيما اتهم الرئيس مبارك الشيعة في البلدان العربية بأن ولاءهم يتخطى حدود البلدان التي يعيشون فيها، قاصداً بذلك إيران. كما اتهمت الرياض الإدارة الأميركية بأن أخطاء سياستها في العراق هي وراء تعاضم النفوذ الإيراني في هذا البلد. إن إيران قوة نووية تلعب دوراً إقليمياً، هو في الحقيقة ما أقلق البلدان العربية. كانت المخاوف الاستراتيجية تتعدى بكثير الخلافات المذهبية. فصدام حسين كان سنياً، لكنه شكل مع ذلك تهديداً لدول الخليج بعد انتصاره على إيران عام 1988، وكل ذلك باجتياح الكويت. فما كان على دول مجلس التعاون إلا طلب النجدة من الولايات المتحدة لتحرير الكويت. من هنا، فعندما جاءت إيران تريد أن تفرض نفسها على الخليج كقوة نووية مستقبلية، زاد ذلك من قلق الخليجيين الذين فضلوا هيمنة خارجية (الولايات المتحدة) عن هيمنة إقليمية. وفي عزّ الخلاف بين طهران وواشنطن، ذكر علي لاريجاني بأن على الغرب أن يعترف بإيران قوة إقليمية، قاصداً بذلك إيران نووية. ووجه الإيرانيون تحذيرات إلى الغرب بأن مضيق هرمز سيقفل وأسعار النفط ستتصاعد في ما لو حاولت الولايات المتحدة مهاجمة إيران. وبناءً عليه، لم يكن مستغرباً أن تجد الدول العربية الرئيسية في عملية حزب الله "مغامرة" للمحور الإيراني للدفاع عن المفاعل النووي الإيراني. وهذا ما جعل الدول العربية في موقع قريب إلى المحور الأميركي.

أما بالنسبة إلى سورية، فقد فترت علاقات الدول العربية الرئيسية بها منذ إغتيال الرئيس الحريري وانسحابها من لبنان، على الرغم من أن التواصل بين دمشق والرياض والقاهرة مع السعودية ومصر لم ينقطع. لكن سورية، شعرت في ضوء تردي علاقاتها بالولايات المتحدة، أنها أصبحت شبه معزولة في المنطقة العربية. من هنا، أخذت تقوي علاقاتها بطهران. وعلى ما يبدو، لم تهتم الدول العربية الرئيسية بالتقارب السوري – الإيراني، ولم تدرك مخاطره على الأمن القومي العربي، ولم تقم بمحاولات جدية لإعادة دمشق إلى "الخطيرة" العربية. وعندما بدأت هذه الدول تتحسس أخطار الحلف الإيراني – السوري، كان الوقت قد تأخر. فدخلت دمشق في الحلف الإيراني وأصبح أمنها ونظامها مرهونين بالحليف الأقوى. وفي آخر خطاب له في 15 آب 2006، حسم الأسد خياراته وتردده بين العرب وإيران، فامتدح ما أنجزه حزب الله في لبنان انتصاراً لسورية وهاجم بعنف لافق الولايات المتحدة ومشروعها في المنطقة، وكذلك قوى 14 آذار متهماً إياها بالعمل على عقد اتفاق مع إسرائيل على نسق اتفاق 17 أيار 1983. ولم يوفر الرئيس السوري من هجومه مصر والسعودية من دون تسميتهما. وفي وقت لاحق (2006/8/27)، اتهم عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري السابق المنشق على حكم بشار الأسد، بأن الرئيس السوري يسعى إلى فتنة داخلية في لبنان لطي ملف إغتيال الحريري الذي يطاله، وتمكين حلفائه اللبنانيين من السيطرة على الحكم وبالتالي العودة إلى لبنان.

2- تباين مواقف اللبنانيين في ظل المحورين الأميركي والإيراني

بالتزامن مع الخطاب السياسي الخليجي والمصري حول إيران وتطلع الشيعة في لبنان إلى طهران (= ولاية الفقيه) وانعكاساته على الساحة اللبنانية، بدأ انقسام حاد بين التيار الذي يمثله حزب الله، وبين فريق 14 آذار. فدخلت البلاد في سجال غير هادئ نتيجة ما سببه إغتيال الرئيس الحريري من تداعيات، بدءاً بتحميل سورية مسؤولية إغتيال الحريري، وإعلان حزب الله عن "وفائه" لسورية، وعلاقات لبنان بالدولة الشقيقة، وإنشاء المحكمة الدولية في موضوع إغتيال الرئيس الحريري، مروراً بكيفية إدارة الصراع ضد إسرائيل، وشرعية السلاح الفلسطيني في المخيمات وخارجها، وانتهاءً بموضوع قيام الدولة اللبنانية القوية والقادرة والعادلة.

كان العنوان الأساسي لهذه الخلافات يدور حول منطقتين: كيفية بناء الدولة اللبنانية، كمؤسسة تمسك بقرارها وشعبها وجيشها وتبسط سيادتها على أرضها وتقيم العدالة بين مواطنيها، ومنطق الدولة – المقاومة، الذي يسلب الدولة قرارها في الحرب والسلام ويضعفها داخلياً وتجاه الخارج. وتحت هذا العنوان الكبير، عقدت منذ آذار 2006 "طولة حوار" بين القيادات اللبنانية في ظاهرة غريبة بعيداً عن المؤسسات الدستورية والندوة البرلمانية، لبحث الخلافات حول سلاح المقاومة والقرار 1559، وموضوع التمديد لرئيس الجمهورية، والعلاقات مع سورية وترسيم الحدود معها (تحديد تبعية مزارع شبعا)، والسلاح الفلسطيني في المخيمات وخارجها. لكن هذه الجلسات فشلت، فكانت تكاذباً سياسياً من الدرجة الأولى. ولم تجر مناقشة أكثر الأمور حساسية وخطورة بعمق للتوصل إلى وفاق حولها، وهي السياسة الدفاعية للبنان: كيف يمكن الإبقاء على سلاح حزب الله ضمن منظومة دفاعية تجعل من لبنان دولة تمسك بقرار السلم والحرب تتخبط فيها المقاومة؟

لم ينحصر الاصطفاف الطائفي والمذهبي حول سورية والمرحلة السورية، بل شمل إيران وحليفها حزب الله وتوجيه التهم إليه بأنه ذراع إيران في لبنان. ومن غير المحق أن نصف علاقة حزب الله بإيران على أنه تابع لها يأتّم بأوامرها. فهو يعتبر نفسه جزءاً من أمة إسلامية محورها إيران، ويضع ضمن إستراتيجيته مشروع إنشاء دولة إسلامية في لبنان على الطراز الإيراني في حال توفرت الظروف لذلك. فمنذ الثمانينيات من القرن الماضي، نشأت علاقة بين حزب الله وإيران تقوم على الرابط المذهبي. وما لبثت هذه العلاقة أن تطورت في السنوات التالية. ففي عام 1984، قال السيد إبراهيم الأمين: "نريد لبنان جزءاً من الدولة الإسلامية، أي إيران، وليس كياناً إسلامياً منفصلاً". وفي 30 كانون الثاني 1986، وقع ثلاثة وستون رجل دين شيعي وسني على "الدستور الإسلامي للبنان". وجاء فيه "ينبغي تأليف حكومة إسلامية في لبنان كشرط لازم لوضع حد للحرب الداخلية فيه"،¹ كجزء من "أمة الإسلام في العالم" ترتبط بها عقائدياً وسياسياً.² كما أصدر علي خامنئي فتوى في العام نفسه قضت بـ "ضرورة تسلم المسلمين الحكم في لبنان كونهم أكثرية الشعب".³ وفي 11 كانون الأول 1986، نقلت النهار قول الشيخ حسن طراد، إمام مسجد الإمام

¹ نقلاً عن: لوران/بصبوص، الحروب السرية، ص 279 – 280.

² وسبق ذلك لعامين حديث للسيد إبراهيم الأمين في مجلة "الشراع" البيروتية، حيث قال: "نريد لبنان جزءاً من الدولة الإسلامية وليس كياناً إسلامياً منفصلاً"، نقلاً عن شرارة، دولة حزب الله، حاشية 18، ص 222. وقارن بحسن فضل الله، الخيار الآخر. حزب الله السيرة الذاتية والموقف، دار الهادي 1994، 187 – 188.

تيارات الإحياء الديني في الإسلام، مرجع سبق ذكره، ص 74.

³ نقلاً عن: شرارة، دولة حزب الله، ص 342.

المهدي بالغبيري قوله: "إن إيران ولبنان شعب واحد وبلد واحد...إننا سندعم لبنان كما ندعم مقاطعاتنا الإيرانية سياسياً وعسكرياً"⁴. وبعد حادثة ثكنة فتح الله⁵، قال إبراهيم الأمين: "نحن لا نقول أننا جزء من إيران، نحن إيران في لبنان ولبنان في إيران..."⁶.

وبين انتهاء الحرب عام 1990 وتحرير جنوب لبنان عام 2000، حافظ حزب الله على علاقته السياسية والدينية بإيران واستمرت هذه العلاقة بوتيرة تصاعديّة، وصولاً إلى قيام المحور الإيراني - السوري. وقد شعر حزب الله، عقائدياً وسياسياً، أنه كحدّ جنوبي لهذا المحور، أو "الهلال الشيعي" كما جاء على لسان العاهل الأردني، مستهدفاً من قبل المشروع الأميركي في المنطقة. فعندما يتعرض مركز "ولاية الفقيه" (إيران) إلى خطر خارجي يستهدف وجوده السياسي ونظامه الإسلامي، فلا تعود المسألة تتعلق برابط العقيدة فحسب، بل في الوجود السياسي للنظام الإسلامي الذي يمثلها الفقيه المستهدف من قبل الإمبريالية الأميركية. فتتلاشى عندها الحدود الفاصلة ما بين الدين والسياسة وبين الأمة والوطن، مما يستوجب ويستلزم تضافر كل قوى "الهلال" للرد السياسي والعسكري على العدوان.

إن عدم الفصل الدقيق بين حدود "الأمة" وحدود "الوطن"، والتحالف المطلق لحزب الله مع سورية وإيران، هو ما جعل قوى 14 آذار توجه الاتهامات للحزب، العلنية تارة ومن وراء الكوابيس تارة أخرى، بأنه امتداد للمشروع الإيراني - السوري في المنطقة، وأن ما تزوده به إيران من سلاح صاروخي وبنى تحتية عسكرية في الجنوب ودعم مالي طائل يتجاوز قدرات الخمس والذكاة، جعل منه خط الدفاع الأول عن المفاعل النووي الإيراني، أي ساحة صراع تخوضها إيران ضد الولايات المتحدة وأعرّز حلفائها إسرائيل. وعلى الرغم من نفي الحزب أية تبعية له لأي من سورية وإيران، إلا أن التصريحات التي صدرت قبل الحرب الإسرائيلية - اللبنانية وأثناءها من قبل القيادات الإيرانية (خامنئي ومحتشمي ونجاد ولاريجاني وأصفي) ربطت كلها بين ملف إيران النووي وما يجري في لبنان، واعتبار أن أي مسّ بإيران في شأن برنامجها النووي سيجعل الشرق الأوسط من باكستان إلى لبنان جحيماً. وفي هذا المعنى رفض مرشد الثورة الإسلامية علي خامنئي بعيد اندلاع الحرب على لبنان نزع سلاح حزب الله.

وفي المقابل، وجهت القوى المتحالفة مع حزب الله النقد اللاذع لقوى 14 آذار بأنها صنّعة الولايات المتحدة. وتجراً بعض المقربين إلى الحزب إلى اتهام هذه القوى بأنها تتسق مع واشنطن وتل أبيب. إن اجتماع قوى 14 آذار بوزيرة الخارجية الأميركية رايس في مبنى السفارة الأميركية في عوكر بتاريخ 25 تموز، والقبلة الحميمة التي طبعها الرئيس السنيورة على وجنتي وزير الخارجية الأميركية في بيروت، نُظر إليهما بسلبية شديدة، ذلك أنهما تزامنا مع مباركة واشنطن سياسة إسرائيل في تدمير لبنان وإدعاءات الإدارة الأميركية أنها تنشر الديمقراطية في هذا البلد. ولا ننسى في هذه العجالة أن نذكر تردد فيلتمان، السفير الأميركي في بيروت، يوماً على المسؤولين وعلى القيادات السياسية وظهوره التلفزيوني المتواصل كنجم سينمائي. كل هذا أعطى الانطباع بأن

⁴ نقلاً عن: شرارة، دولة حزب الله، حاشية 20، ص 250.

⁵ هي ثكنة تابعة لحزب الله في محلة البسطة، حيث قام الجنود السوريون العائدون إلى بيروت الغربية بقتل 22 من ميليشيا الحزب بتاريخ 23 شباط 1987. وسبق هذه الحادثة وقوع اشتباك بين الحزب والسوريين في 12 شباط، حيث احتجز الخمينيون مراقبين سوريين ضمن "القوة المشتركة" لحفظ الأمن بعدما أحرقوا ألياتهم.

أنظر: وثائق الحرب اللبنانية لعام 1987، ص 43 - 44، 58 - 59.

⁶ نقلاً عن: شرارة، دولة حزب الله، حاشية 20، ص 250.

هناك شيئاً ما تحيكه الإدارة الأميركية. وسبق ذلك مشاركة بعض أعضاء من فريق 14 آذار في حفل تكريم جون بولتون، مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، المعروف بانحيازه لإسرائيل.

هكذا، أصبح من يتحدث عن بناء الدولة اللبنانية التي تمسك بقرار الحرب والسلم وتفرض سيادتها على أرضها وتمسك بشعبها، أو عن دور سورية في لبنان، أو من يطالب بنزع سلاح حزب الله هو في المحور الأميركي، ومن يشجع على استثمار المال الخليجي في البلاد هو في المحور السعودي، ومن يريد تحرير ما تبقى من جنوب لبنان عبر المقاومة المسلحة ومواصلة الصراع مع إسرائيل حتى انتهاء كل مكونات هذا الصراع، ويتلقى الدعم المالي الإيراني، هو في المحور الإيراني - السوري المناهض للمحور الأميركي - الإسرائيلي.

ومع تدهور الوضع بين محوري واشنطن وطهران حول ملف الأخيرة النووي ومسائل أخرى شرق أوسطية، وقيام حركة حماس بأسر جندي إسرائيل، ورد تل أبيب على ذلك بعملية "الوهم المبدد" ضد غزة وبنيتها التحتية وصولاً إلى اعتقال عدد كبير من أعضاء الهيئتين التشريعية والتنفيذية، تقام الوضع على الجبهة اللبنانية - الإسرائيلية بإطلاق صواريخ مجهولة على إسرائيل. كما قامت المقاومة الإسلامية بـ "عمليات تذكيرية" مذلة ضد القواعد والمنشآت العسكرية الإسرائيلية في جبل الشيخ قبل أسابيع قليلة على اندلاع الحرب الإسرائيلية - اللبنانية. وفي 12 تموز 2006، قتل الحزب جنوداً إسرائيليين داخل "الخط الأزرق" وأسّر إثنين آخرين بهدف مبادلتهم بأسرى لبنانيين أبقّتهم إسرائيل في سجونها مخالفة اتفاق عام 2004. لقد فتحت عملية حزب الله المتزامنة مع قرب إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الباب أمام جدل واسع داخل لبنان. فاستنكرت قوى 14 آذار أن يكون قرار الحرب بأيدي حزب الله، وليس بيد الحكومة اللبنانية.

ردت إسرائيل على عملية حزب الله بهجوم واسع ومدمر على لبنان (عملية أمطار الصيف) مقدمة الدليل على أنها كانت تخطط لها منذ وقت بعيد. إن أسر الجنديين ما كان سوى ذريعة مدعومة أميركياً لشن هجوم ممنهج على لبنان لتفكيك حزب الله ونزع سلاحه، أو بمعنى آخر تنفيذ القرار 1559 الذي كانت إسرائيل وراء صدوره، تمهيداً لسلام بين الدولة العبرية ولبنان. وفي خارج لبنان، اعتبرت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وروسيا أن "خطف" الجنديين إنما هو خرق للخط الأزرق، فشرعت بذلك إعلان إسرائيل الحرب على لبنان واعتباره عملاً مشروعاً ودفاعاً عن النفس. باختصار، جاءت العملية في إطار صراع المحورين حول الشرق الأوسط. وقد أعلنت إسرائيل أنها تريد "تغيير قواعد اللعبة في لبنان"، في ما أعلن حزب الله عن "حرب مفتوحة" ضد إسرائيل.

3- الحرب الإسرائيلية - اللبنانية: أهدافها ونتائجها

تتشابه أهداف إسرائيل في حربها على لبنان عام 2006، بتلك التي أعلنت عنها في عام 1982 (القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية، وإخراج سورية من لبنان، وعقد معاهدة سلام مع لبنان). ففي عام 1982، كانت منظمة التحرير تشكل تهديداً لإسرائيل في مناطقها الشمالية المحاذية للبنان، وبين ذلك التاريخ وتحرير لبنان عام 2000 والحرب الإسرائيلية عليه عام 2006، كان حزب الله هو القوة العسكرية التي تهدد إسرائيل، وتمكن من دحر جنودها إلى ما وراء الحدود اللبنانية (باستثناء شبعاء)، واتخذ موقفاً استراتيجياً في الصراع معها حتى تحقيق عروبة فلسطين.

وكما في عام 1983 (اتفاق 17 أيار)، تسعى إسرائيل إلى خلق الظروف لعقد معاهدة سلام مع لبنان، وهذا لا يتحقق إلا بالقضاء على حزب الله. من هنا، كانت تل أبيب وراء إخراج سورية من لبنان وفق القرار 1559 (حديث وزير الخارجية الإسرائيلية شالوم بأن إسرائيل هي التي وقفت وراء صدور القرار المذكور). وفي مطلع حرب تموز، أعلنت إسرائيل أنها أخذت على عاتقها تنفيذ هذا القرار كاملاً.

تمحورت الأهداف الإسرائيلية من الحرب على لبنان في النقاط التالية:

- 1- تغيير قواعد اللعبة السابقة القائمة على "توازن الرعب" وخلق توازنات جديدة في لبنان والمنطقة تؤدي حالة سلم على حدودها الشمالية؛
- 2- تحرير الجنديين الأسيرين من قبضة حزب الله من دون شروط؛
- 3- تنفيذ ما تبقى من القرار 1559 القاضي بنزع الميليشيات في لبنان واعتبار حزب الله من ضمن هذه القوى؛ ونشر الجيش اللبناني في الجنوب؛
- 4- القضاء على حزب الله سياسياً، عبر تفكيكه وتصفية قياداته جسدياً؛
- 5- القضاء على القدرات العسكرية لحزب الله المتمثلة بترسانته الصاروخية؛
- 6- القضاء على البنية التحتية الاجتماعية والخدماتية للحزب، ودورها الأساسي في الاستقطاب والتعبئة الجماهيرية؛
- 7- إحداث المجازر والتدمير وضرب الكثافة الشيعية للحزب في الضاحية والجنوب والبقاع وتشتيتها في أنحاء البلاد وخارجها لإقامة شرخ بينها وبين قياداتها، أو بين اللبنانيين وحزب الله؛

دلّت العمليات العسكرية الإسرائيلية على فشل استخباراتي إسرائيلي ذريع، وعن تقصير فاضح. وعلى ما يبدو، فقد اعتقد الإسرائيليون أنهم يقومون بنزعة في جنوب لبنان على خلفية ما يحدث في اجتياحاتهم في غزة. وما لم يتوقعه الإسرائيليون هو جهوزية مقاتلي حزب الله وتحضيرهم لساحة المعركة (خنادق، أنفاق، حسن اختيار السلاح الملائم الخ...)، وتكتيكات الحركة على الأرض ومرونتها، فضلاً عن القدرات الصاروخية الهائلة التي طالت عمق الكيان الصهيوني، وأخيراً وليس آخراً أن المقاومة الإسلامية كانت تخوض حرب عقيدة ودفاع عن الأرض والبيت والعرض وعن الكرامة كذلك، وفق ما جاء في بياناتها.

اعتمد الجيش الإسرائيلي في الأسبوع الأول للقتال على سياسة القصف التدميري الجوي والبحري، والبري من مواقع في شمال إسرائيل. فقصف الجسور والطرق من شمال لبنان إلى جنوبه فبقاعه، بهدف تقطيع أوصال البلاد وخاصة في الجنوب ليسهل بعد ذلك استهدافها كجزر. ولحق القصف مدارج مطار بيروت وأرصفتها مرفأها، وهوائيات الإرسال الإذاعي والتلفزيوني والهاتفي، وردارات الجيش اللبناني وثكناته، ومحطات الوقود والطاقة. كما شمل الوحدات السكنية في مختلف أنحاء البلاد لقتل ما يمكن من المواطنين، وبخاصة في الجنوب والضاحية الجنوبية، وعلى ما يعتقد أنه بنية لوجستية للمقاومة، من قواعد عسكرية وتحصينات ومستودعات ومخازن.

وعلى الأرض، فشلت إسرائيل في رد الاعتبار لجيشها وتحقيق تقدم استراتيجي على كل محاور القتال الحدودية المشتعلة. وفي مثلث مارس الراس - عيترون - بنت جبيل، لحقت بالعدو هزيمة كبيرة، جعلته يعيد النظر في تكتيكاته العسكرية، ويعمل على تغيير محاور القتال بالانتقال

إلى عينا الشعب، وبعد ذلك إلى محور الطيبة مروراً بالعدسية، أو استخدام الإنزال المجوقل (بعلبك (صور) بشكل استعراضي لإخفاء إخفاقاته. كما أن "المجازر" التي قام بها مقاتلو حزب الله بدبابات الميركافا، والخسائر الفادحة التي أنزلوها في لواء غولاني، كشفت بوضوح عما كان ينتظر إسرائيل في ما لو وسعت هجومها البري. وفي 14 تموز، دمر حزب الله بصاروخ بحري بارجة إسرائيلية قبالة بيروت، وتكرر المشهد نفسه قبالة مدينة صور. كما تمكنت المقاومة من إسقاط مروحيات للعدو.

وأثناء الحديث عن مشروع أميركي - فرنسي لوقف القتال، كثفت إسرائيل من ارتكاب المجازر بحق المدنيين (مروحين، قانا 2، صريفا، الضاحية، الشياخ الخ...) وواصلت غاراتها الجوية على الضاحية الجنوبية، بهدف الضغط على الحكومة اللبنانية لقبول قرار دولي يعطيها ما عجزت عن إنجازه في ساحات القتال. إلا أن صمود المقاومة من جهة، وتمسك الحكومة اللبنانية بـ "النقاط السبع"، عطل تمرير مشروع غير متكافئ مع مقتضيات الواقع على الأرض. وعندما طلبت إسرائيل يوم صدور القرار 1701 من الولايات المتحدة استمهالها يومين أو ثلاثة أيام لحسم المعركة قبل قبولها بوقف العمليات العدائية عبر استخدام حوالي 30 ألف جندي، والقيام بعمليات إنزال استعراضية متفرقة، منيت مرة أخرى بفشل ذريع.

وهناك سؤال يطرح نفسها: كيف كان تأثير الحرب على الإسرائيليين وعلى اللبنانيين؟

لقد أربك صمود المقاومة الإسلامية سياسياً وعسكرياً واجتماعياً إسرائيل على مستوى الأهداف المنشودة. ولأول مرة في تاريخ إسرائيل، يترشق القادة العسكريون والسياسيون التهم حول فشل حربهم على لبنان، ويتهم الجنود قاداتهم العسكريون بأنهم دفعوا بهم إلى حرب خاسرة. وقد أثبتت الوقائع على الأرض كارثية قرار إسرائيل كسر "توازن الرعب" السابق مع حزب الله. فصواريخ الحزب لم تكن سلاحاً عسكرياً فحسب، بل سلاحاً إستراتيجياً نفسياً واقتصادياً. في حروبها السابقة على العرب، كانت إسرائيل في منأى عن أي تهديد حقيقي يعرضها لهجمات الأسلحة الجوية والبرية العربية، باستثناء ما حدث أثناء حرب الخليج الثانية (صواريخ صدام حسين غير الدقيقة). من هنا، لم يتعود الإسرائيليون على حياة الملاجئ أو توقف أعمالهم من جراء الحرب، باستثناء استدعاء الاحتياط. لكن تلك الحروب كانت تنتهي بسرعة ونجاح. ولهذا، عندما اعتقد الجيش الإسرائيلي أنه بإمكانه القضاء على صواريخ حزب الله بحرب خاطفة، كان حزب الله يمتد شمال إسرائيل بدفعات من الصواريخ مختلفة المدى تبعاً لحجم العدوان الإسرائيلي على لبنان، ووصل بعضها إلى الخضيرة والعفولة وبيسان، على بُعد 70 كلم من حدود لبنان مع الكيان الصهيوني (ما بعد حيفا). وأدى هذا إلى شلّ الحركة في شمال إسرائيل وتوقف الصناعة عن العمل في حيفا. فضلاً عن ذلك، استدعت إسرائيل خمس فرق من الاحتياط لمواجهة حزب الله. هل نجحت إسرائيل في تنفيذ أهدافها في لبنان؟

باستثناء قتل السكان المدنيين وتهجيرهم، والدمار الهائل الذي ألحقته إسرائيل بالبنية التحتية اللبنانية والمرافق وفي الوحدات السكنية والمؤسسات، فقد فشلت إسرائيل في تحقيق أهدافها. منذ اندلاع الحرب، كانت أهدافها السياسية تتغير وفق مقتضيات المعركة، على عكس ما يحصل في حروبها السابقة ضد العرب. فشلت فشلاً ذريعاً في ملائمة أهدافها السياسية بأهدافها العسكرية. فأعلنت تارة عن النية بالسيطرة على المنطقة الممتدة من نهر الأولي إلى الحدود، ثم بعد ذلك الوصول إلى اللبطني، وخلصت في آخر الأمر للحديث عن شريط لا يتجاوز عرضه كيلومترين.

ومنذ الأسبوع الثاني، كانت إسرائيل والولايات المتحدة تسعيان إلى وقف إطلاق النار يحقق لتل أبيب انتصاراً لا يعكس الواقع على الأرض.

كما ذكرنا، كان القضاء على حزب الله عسكرياً وسياسياً من الأهداف الرئيسية لإسرائيل. لكنها فشلت في ذلك. فطلت ترسانة حزب الله الصاروخية طوال الحرب تهدد وبزخم شمال إسرائيل، فضلاً عن تحويل الجنوب "مقبرة" للغزاة، كما وعد الأمين العام للحزب. ولم تتمكن الغارات العنيفة المنهجية المدمرة التي استهدفت منصات صواريخ الحزب ومخازن أسلحته وكوادره وأفراده من إلحاق أذى إستراتيجياً بالمقاومة، على الرغم من تقطيع أوصال الجنوب وفرض الحصار على لبنان، وضرب الطرقات والجسور والحصار الجوي، ليسهل عليها بعد ذلك تصفية هذه الجزر العسكرية لحزب الله. صحيح، إن إسرائيل تمكنت من تدمير المربع الأمني لحزب الله في الضاحية الجنوبية، إلا أنها لم تتمكن من استهداف قيادات حزب الله، ولا كوادره وقادته الميدانيين.

وعلى ما يبدو، كان من بين أهداف إسرائيل ضرب الوحدة الوطنية عبر تركيز القصف على مناطق الشيعة وقراهم لتحقيق ثلاثة أهداف: إضعاف الديموغرافيا الشيعية وتفتيتها في أنحاء البلاد؛ خلق التناقضات بين الشيعة وقيادتها من حزب الله بسبب التهجير الذي سببه العدوان؛ خلق التناقضات بين النازحين الشيعة ومجتمعهم اللبناني الذي احتضنهم من مسلمين ومسيحيين. ولهذا السبب، قصفت إسرائيل المناطق الشيعية لجعل الشيعة يطرحون التساؤل عن سبب ذلك، وربما لتوجيه الاتهام بأن الحرب التي تشنها إسرائيل هي لخدمة الطوائف غير الشيعية. وعندما فشلت إسرائيل في ذلك، قامت بقصف الجسور ما بين الكازينو وجبيل لتحريض المسيحيين ضد الشيعة. لكن إسرائيل لم تنجح في خلق التناقضات بين الحزب ومجتمعهم، فازداد التأييد للحزب، فيما حافظ الأخير على تواصله مع قاعدته بيلسم جراحها.

وعن الخسائر التي تسببت بها الحرب، فإذا وضعنا صمود لبنان وكرامته جانباً، فقد ألحقت بلبنان خسائر بشرية ومادية ضخمة لن يتعافى منها في المدى المنظور. لقد بلغت الخسائر الرسمية للعدو 156 قتيلاً، من ضمنهم 39 "مدنياً"، إضافة إلى خمسة آلاف جريح، وتدمير أو إصابة 12 ألف منزل. وبلغت كلفة 15 ألف غارة شنها الطيران الإسرائيلي على لبنان 2.3 مليار دولار. وهناك عشرات الآلاف من الإسرائيليين من اضطروا للانتقال إلى أماكن أكثر أمناً. كما تعطلت الحياة الاقتصادية بشكل كبير في الجزء الشمالي من البلاد. أما مجمل خسائر الاقتصاد الإسرائيلي، فبلغت 5.7 مليار دولار. لكن الخسارة الكبرى للإسرائيليين، هي أنهم فقدوا الثقة بقدرة جيشهم على حمايتهم.

وبالنسبة إلى خسائر لبنان، فقد استشهد حوالي 1.287 شخصاً وجرح 4.054 آخرين، تلتهم من الأطفال. وبلغت الكلفة الأولية لإضرار البنية التحتية من مساكن ومؤسسات تجارية وصناعية وزراعية ومحطات طاقة ووقود نحو 2 مليار دولار حتى نهاية تموز 2006. وحتى انتهاء جولة الحرب في 14 آب، وصل حجم هذه الكلفة إلى 3.6 مليار دولار. لقد لحق التدمير أكثر من 20 ألف وحدة سكنية. وفي الضاحية الجنوبية، دمرت الغارات الإسرائيلية 200 مبنى. أما مجمل خسائر لبنان، فقد تصل إلى 14 مليارات دولار. لقد درس أحد الاقتصاديين تأثير الحرب على معدل النمو، فتوقع تراجعها ما 5% إلى 10% ما دون الصفر.

4- الدبلوماسية اللبنانية المقاومة والمواقف العربية والدولية: النقاط السبع والقرار 1701

لا شك أن صمود المقاومة في وجه إسرائيل كأقوى قوة عسكرية في الشرق الأوسط، قد أعطى دفعا للحكومة اللبنانية كي تدير معركتها الدبلوماسية في مجلس الأمن وفي عواصم القرار العربية والغربية كدولة غير مهزومة. إن صمود الجبهتين العسكرية والسياسية وتوافق الحكومة اللبنانية على رؤية واحدة تقريبا، جعل لبنان يرفض مشاريع حلول للأزمة لا تخدم مصالحه وتوازناته الداخلية (= المشروع الأميركي - الفرنسي الأول)، وأن يحسن بالتالي من شروطه لوقف إطلاق النار ويحصل على التأييد العربي والدولي. فتمكن من عرض وجهة نظره أمام المؤتمر الدولي في روما تاريخ 26 تموز، وأن يرفض المشروع الأميركي - الفرنسي، ويجعل العرب بعد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بيروت (7 آب 2006) يتبنون "النقاط السبع" للسنيورة لتعديل المشروع المذكور.

- المواقف وردود الفعل العربية على العدوان

- انطلاقاً من عدم رغبتها أو قدرتها على دخول الحرب ضد إسرائيل، مرت مواقف الدول العربية من الحرب الإسرائيلية - اللبنانية في ثلاث مراحل:
- 1- المرحلة الأولى وهي قصيرة الأمد، حيث وجهت الدول العربية الرئيسية، المملكة العربية السعودية ومصر والأردن، انتقادات لاذعة إلى "مغامرة" حزب الله، وبأنه يجر المنطقة العربية إلى مواجهات غير محسوبة مع إسرائيل. وفي ظل هذه المواقف، فشل اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة في التوصل إلى توافق، ما جعل عمرو موسى ينعي عملية السلام في الشرق الأوسط؛
 - 2- المرحلة الثانية، وقد حدث فيها تعديل في مواقف العرب مما يجري في لبنان، بعدما تبين لها أن مخططات إسرائيل قد تجاوزت بكثير مسألة أسر جندييها. ونتج عن تغير المواقف العربية، قيام الدول العربية بتقديم مساعدات عاجلة وهبات سخية إلى لبنان. وعلى الصعيد السياسي، اتسمت المرحلة هذه بتحريك سعودي في اتجاه باريس وواشنطن وموسكو لإيجاد مخرج للأزمة، ولكن من دون إحراز تقدم في ظل الانحياز الأميركي لإسرائيل. كما أعلن الرئيس مبارك عن رفضه خوض حرب ضد إسرائيل من أجل لبنان أو المقاومة، ورفض قطع العلاقات الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني؛
 - 3- المرحلة الثالثة، وفيها حزم العرب أمرهم، سياسياً ودبلوماسياً لدعم لبنان. فكان اجتماع وزراء خارجيتهم في بيروت في 7 آب، حيث أكدوا على تضامنهم مع لبنان، وتبني "النقاط السبع" لحل الأزمة، وتحذير مجلس الأمن من اتخاذ قرارات غير قابلة للتطبيق. وبناء عليه، ذهب وفد وزاري عربي إلى مجلس الأمن للعمل على إدخال تعديلات على مشروع القرار الأميركي - الفرنسي. فوضع العرب أنفسهم للمرة الأولى في موقع الشريك في المجتمع الدولي لا المتلقي لقرارات قواه العظمى. وقد تكلفت مساعي الوفد العربي بصدور القرار 1701، الذي لا يحقق جميع ما كان يتمناه لبنان.

أما بالنسبة إلى سورية، فاكتفت بالتصريحات المؤيدة للمقاومة الإسلامية، والمتناقضة حول تبعية مزارع شيعا. فشبعها هي تارة لبنانية بتأكيدات وزير الخارجية المعلم، وسورية يلحظها القرار 242، وفق وزيرة المغتربين بثينة شعبان. وما أن اندلعت الحرب، حتى بدأت دمشق ترسل إشارات إلى واشنطن لفتح خطوط دبلوماسية معها والمساهمة في إيجاد حل للأزمة وللصراع في

الشرق الأوسط. لكن واشنطن رفضت ذلك رسمياً، معتبرة أن سورية، ومعها إيران، تعرفان ما عليهما أن تفعلاه. وقد رفض الرئيس شيراك بدوره أي دور لسورية في حلّ المشكلة، فيما رفضت دمشق مشروع القرار الأميركي - الفرنسي واعتبرته "وصفة لاستمرار الحرب... ووصفة لاحتمال اندلاع حرب أهلية في لبنان".

وعلى عكس المواقف العربية الرسمية، شهدت العواصم والمدن العربية والإسلامية مظاهرات مؤيدة لحزب الله. رأى المتظاهرون أن الحزب أصبح يمثل حالة استنهاض عربية - إسلامية يفتقدها العرب والمسلمون، وأن بالإمكان محاربة إسرائيل والانتصار عليها. فرغ بعضهم صور عبد الناصر والسيد حسن نصر الله، وقارن بعضهم الآخر حسن نصر الله بصالح الدين الآتي لتحرير الأمة الإسلامية من الطغيان الصهيوني. وأدت المظاهرات التي اندلعت في مصر والسعودية إلى وقوع صدامات بين الشرطة والمتظاهرين. وما يثير مخاوف الأنظمة العربية، ليس الحراك الجماهيري، بل حصول حزب الله الشيعي "الإيراني" على دعم الشعوب العربية السنية.

- المواقف وردود الفعل الدولية على العدوان

عندما اندلعت الحرب، أعلنت إيران عن تأييدها المطلق لحزب الله، معتبرة أنها معركة ضد الصهيونية والهيمنة الأميركية على المنطقة. ولم يتأخر المسؤولون الإيرانيون في التصريح العلني برفض نزع سلاح حزب الله ومشروع القرار الأميركي - الفرنسي لوقف الحرب. وعندما زار منوشهر متكي بيروت مطلع آب واجتمع برئيس الحكومة اللبنانية، أعلن عن رفضه نشر قوات دولية، سواء في مزارع شبعا أو في جنوب لبنان، لأن ذلك ينهي دور المقاومة. باختصار، NSF الإيرانيون كل ما كان يحكى عن "النقاط السبع"، مفضلين العودة إلى ما كان عليه الوضع قبل 12 تموز. من هنا، نفهم لماذا فشل لقاء بيروت بين متكي وفيليب دوست - بلازي، وزير الخارجية الفرنسية الأقرب والمتفهم للنقاط السبع. فدعا متكي إلى وقف فوري لإطلاق النار، وحذف كل ما تبقى من نقاط السنيورة كنشر الجيش اللبناني في الجنوب، وسلاح حزب الله، والقوة الدولية، وترسيم حدود مزارع شبعا. وأعلنت طهران في 6 آب أن مشروع القرار الأميركي - الفرنسي غير قادر على حل الأزمة في لبنان لأنه يأخذ في الاعتبار "مطالب طرف واحد"،

إن موقف الولايات المتحدة من حزب الله معروف منذ فترة طويلة على العدوان الإسرائيلي على لبنان. كانت واشنطن تعتبر هذا الحزب إرهابياً وجزءاً لا يتجزأ من المشروع الإيراني - السوري في المنطقة. لذا، اتخذت موقفاً شديداً الإدانة لأسره الجنديين الإسرائيليين وطالبت بإطلاق سراحهما من دون شروط، محملة إيران وسورية مسؤولية العنف في المنطقة. وفي وقت لاحق (6 آب)، اتهمت راييس دمشق "بإيجاد الظروف التي أدت إلى بروز حزب الله كدولة ضمن الدولة، بعدما مارست التهريب مراراً ضد السياسيين اللبنانيين وربما المساهمة في اغتيال المسؤولين اللبنانيين".

لقد ثبت من اليوم الأول للحرب، أن واشنطن تؤيد إسرائيل في حربها على لبنان وكان الدولة العبرية تخوضها بالوكالة عنها. واعتبرت أن ما تقوم به تل أبيب مشروعاً ودفاعاً عن النفس. وأشارت تقارير صحفية إلى تواطؤ أميركي - إسرائيلي على تفكيك حزب الله والقضاء على قوته العسكرية. ومن خلال متابعة التحركات الدبلوماسية الأميركية، يتبين أن وزيرة الخارجية راييس

كانت تعمل على منع مجلس الأمن من قبول مشروع لوقف إطلاق النار في 14 تموز. كما عطلت رابيس نتائج بعثة الاستطلاع التي أرسلها مجلس الأمن بعد قليل على اندلاع القتال. ووقفت وزيرة الخارجية الأميركية بالمرصاد في وجه التوافق الأوروبي - العربي حول "نقاط السنيورة السبع" خلال مؤتمر روما في 26 تموز، مصررة على سلة متكاملة للحلّ يُتفق عليها لإنهاء جذور المشكلة قبل التوصل إلى وقف لإطلاق النار. لقد كان حزب الله هو ما أرادت واشنطن القضاء عليه بالسلاح الإسرائيلي، من دون أي اعتبار لحكومة لبنان وسيادة لبنان وشعب لبنان، فيما كان حزب الله هو السلاح الذي أرادت إيران أن تجابه به المشروع الأميركي الشرق أوسطي. وقد أعلن السيد حسن نصر الله صراحة أنه ضد المحور الأميركي ولن يسمح له بالنجاح. وقد اكتفى الأميركيون في المرحلة الأولى من الحرب (اتصال بوش بالسنيورة في 14 تموز) بحث إسرائيل على حصر عدوانها في "أضييق نطاق ممكن، وتجنّب الأبرياء والمدنيين الضرر". لكن إسرائيل نفذت مجازر بالسلاح الأميركي "الذكي" مجازر رهيبة بحق اللبنانيين.

بعد مضي أسبوعين على بدء الحرب، أدركت الإدارة الأميركية أن إسرائيل عاجزة بقنابل ذكية أو من دونها عن حسم الحرب ضد حزب الله. فأخذت تعمل على إخراج تسوية سلمية تعطي إسرائيل مكاسب سياسية ضخمة على حساب لبنان لا تتناسب مع إنجازاتها على الأرض. من هنا، جاء مشروع القرار الأميركي - الفرنسي غير المتوازن.

لقد كان الرئيس الفرنسي جاك شيراك من المنددين بعملية حزب الله، وربط ما بين التصعيد المفاجئ للعنف بالمواجهة بين إيران والغرب. كان شيراك أكثر الزعامات الدولية إدراكاً لأبعاد المشروع الأميركي - الإسرائيلي على لبنان، واعتبر أن الرد الإسرائيلي على عملية أسر الأسيرين غير متكافئ. وبعد مرور بعض الوقت على اندلاع الحرب، أعلن شيراك عن نية إسرائيل تدمير لبنان. وإزاء عجزه على فرض مشروع لحل الأزمة في مجلس الأمن في وجه الهيمنة الأميركية على المنظمة الدولية، طالب الرئيس شيراك بـ "هدنة إنسانية" أو "ممر إنساني" لمساعدة اللبنانيين.

لقد توافق الفرنسيون والأميركيون على إطلاق سراح الأسيرين الإسرائيليين، ونشر قوات دولية في جنوب الليطاني حتى الحدود اللبنانية - الإسرائيلية، وإرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب، ومنع تواجد عناصر حزب الله فيه. لكنهم اختلفوا على الأولويات. كانت فرنسا تريد وقف إطلاق النار فوري يعقبه حل شامل للمشكلة، في حين طالبت واشنطن بحلّ المشكلة جذرياً قبل وقف إطلاق النار. وكاد الخلاف الفرنسي - الأميركي أن يدفع باريس إلى الانسحاب من المشروع الأميركي وطرح مشروعها الخاص على مجلس الأمن.

أما روسيا، التي شجبت عملية حزب الله، فطالبت بوقف سريع لإطلاق النار، وحاولت تشجيع دمشق على تهدئة الأوضاع (زيارة الكسندر سلطانوف إلى دمشق في 20 تموز)، وكذلك فعل، موراتينوس، وزير الخارجية الإسباني، عندما زار دمشق. لكن مبادرته بقيت، كالمبادرة الروسية، من دون نتائج تذكر. وللسبب نفسه، ألغى وزير الخارجية الألمانية زيارة له إلى دمشق في 15 آب، بعدما رفض الرئيس الأسد أن تلعب بلاده دور الوسيط مع حزب الله وأنها تقف على الحياد. ومن ناحية أخرى، انتقد الفاتيكان "العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد دولة ذات سيادة هي لبنان".

- السنيورة و"النقاط السبع"

مساء الثاني عشر من تموز، عقد مجلس الوزراء اللبناني جلسة صدر على إثرها بيان تحفظ عليه وزراء حزب الله وحركة أمل، وجاء فيه: "إن الحكومة اللبنانية لم تكن على علم (بما جرى) وهي لا تتحمل مسؤوليته ولا تتبنى ما جرى ويجري من أحداث على الحدود الدولية".

لقد أدرك الرئيس السنيورة أن تحرك الدبلوماسية اللبنانية في مجلس الأمن والحصول على التأييد الدولي لوقف العدوان يتطلب القيام بخطوتين أساسيتين:

- 1- التنصل من عملية حزب الله، وقد جاء ذلك في بيان الحكومة يوم 12 تموز؛
- 2- طمأنة المجتمع الدولي حول تماسك الحكومة في قراراتها وتحركها الدبلوماسي.

وعلى هذا الأساس، أجرى السنيورة اتصالات بالرؤساء والملوك العرب والأجانب وبالأمينين العامين لجامعة الدول العربية والأمم المتحدة، وناقش معهم اقتراحات عدة لمشاريع وقف إطلاق النار، منها خطة خماسية النقاط (مشروع أنان) تنطلق من تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، ولا سيما منها القرارين 1559 و1680، وتنص على نقل الجنديين الإسرائيليين الأسيرين لدى "حزب الله" إلى "السلطات اللبنانية الشرعية، ووقف إطلاق النار"، ونشر قوة لحفظ السلام في الجانب اللبناني من "الخط الأزرق". كما ناقش في اليوم نفسه مشروعاً فرنسياً يدعو إلى إطلاق سراح الأسيرين الإسرائيليين على الفور من دون شروط، ودعوة إسرائيل إلى وقف اعتداءاتها على لبنان وبناء التحتية، يليه وقف إطلاق النار يلتزم به الطرفان اللبناني والإسرائيلي، وتنفيذ القرار 1559 ونشر قوات دولية بموجب الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، وأخيراً السعي إلى حل شامل ودائم وثابت، والطلب إلى إسرائيل الانسحاب من مزارع شبعا. وكانت نقاط الاختلاف بين مشروع أنان والمشروع الفرنسي هو في كيفية إطلاق الأسيرين. كما تضمن المشروع الفرنسي مسألة انسحاب إسرائيل من مزارع شبعا، الذي لم يلحظه مشروع أنان. لكن، عيب المشروعين في أنهما لم يلحظا عودة النازحين اللبنانيين إلى قراهم وبلداتهم.

على كل حال، تمكن السنيورة من جولة الأفكار العديدة التي ناقشها، وصاغ "النقاط السبع" مع الرئيس بري، همزة الوصل بين الحكومة وحزب الله، فيما السنيورة همزة الوصل بين لبنان والمجتمع الدولي. وقد تضمنت "النقاط السبع" ما يلي:

- 1- تعهد اطلاق سراح الأسرى والمحتجزين اللبنانيين والإسرائيليين عن طريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛
- 2- انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى خلف "الخط الأزرق"؛
- 3- عودة النازحين إلى قراهم؛
- 4- التزام مجلس الأمن إخضاع مزارع شبعا وتلال كفرشوبا إلى سلطة الأمم المتحدة إلى حين ترسيم الحدود وبسط السلطة اللبنانية على كامل أراضيها؛
- 5- تسليم خرائط الألغام المتبقية في جنوب لبنان إلى الأمم المتحدة؛
- 6- بسط الحكومة اللبنانية سلطتها على كامل أراضيها، مما سيؤدي إلى حصر السلاح والسلطة بالدولة اللبنانية، كما نص على ذلك اتفاق الطائف؛
- 7- تعزيز القوة الدولية وزيادة عديدها وعتادها وتوسيع مهماتها، واتخاذ الأمم المتحدة الإجراءات الضرورية لإعادة العمل باتفاق الهدنة لعام 1949.

أدت نقاط السنيورة إلى حدوث مواجهة بين الدول الأوروبية والدول العربية من جهة، ووزيرة الخارجية الأميركية رايس خلال انعقاد مؤتمر روما في 26 تموز حول الأولويات: وقف فوري لإطلاق النار كما أراده الفريق الأول، وحلّ سياسي يسبق وقف إطلاق النار، كما أرادته الولايات المتحدة. وعلى رغم فشل في المؤتمر، فإنه أبرز اهتماماً دولياً واسعاً بلبنان باعتباره وشعبه "دولة في وضع الضحية".

- ولادة قرار مجلس الأمن رقم 1701

وسط دوي المدافع والمجازر الإسرائيلية، حاول الفرنسيون والأميركيون إيجاد حلّ للتباينات بينهما حول كيفية وقف إطلاق النار، وطبيعة القوات المتعددة الجنسية التي ستنتشر بين جنوب الليطاني والحدود مع إسرائيل، وكيفية ترسيم الحدود السورية مع لبنان ومراقبتها. كانت واشنطن ترى أن يكون وقف الأعمال الحربية خطوة أولى في المساعي الرامية إلى حل نهائي للنزاع. لكنها شددت على مسؤولية الحكومة اللبنانية عن نزع سلاح "حزب الله" بموجب التزاماتها في "اتفاق الطائف" وفي القرار 1559.

عندما توافق الأميركيون والفرنسيون آخر الأمر على مشروع قرار من مرحلتين، الأولى وقف العمليات العدائية، والثانية وقف إطلاق النار والبحث عن حل شامل وثابت وانسحاب إسرائيلي من جنوب لبنان بعد وصول القوات الدولية، لم يشر مشروع القرار إلى عودة النازحين. وكانت هذه المسألة تمس الأمن القومي اللبناني، بعدما تضخم عدد هؤلاء. ورأى لبنان أن هناك فرقاً واضحاً بين وقف العمليات العدائية ووقف إطلاق النار، واعتبر أن وقف الأعمال العدائية يعني بقاء الوحدات الإسرائيلية في أماكنها وبالتالي عدم عودة النازحين إلى قراهم وبلداتهم، وبقاء الوضع مفتوحاً على التدهور. كانت الحكومة اللبنانية منذ موافقة أعضائها على "النقاط السبع"، وتبني وزراء الخارجية العرب هذه النقاط، تعمل على تعديل ما يمكن تعديله من مشروع القرار المنشود. فحساسة الوضع الداخلي اللبناني ما كان يسمح للحكومة اللبنانية القبول بقرار يسيء إلى مصالح لبنان.

ولطمأنة مجلس الأمن، اقترحت الحكومة اللبنانية أن يتولى الجيش اللبناني في غضون 72 ساعة من وقف الأعمال العدائية، السيطرة على المنطقة بين نهر الليطاني والخط الأزرق بمساعدة اليونيفيل بعد الانسحاب الإسرائيلي، وجعلها خالية من أي وجود مسلح غير شرعي. وقد توافرت عوامل كثيرة صبت في مصلحة لبنان، وهي اتضاح أبعاد المخطط الإسرائيلي تجاه لبنان، وما لحق بإسرائيل من خسائر على أيدي المقاومة الإسلامية، ودفاع الوفدين اللبناني والعربي عن "النقاط السبع"، وفي مقدمها عودة النازحين ومزارع شبعاء، وتهديد جامعة الدول العربية بعقد قمة طارئة للملوك والرؤساء العرب، فضلاً عن تهديد الرئيس الفرنسي بطرح بلاده مشروعاً قرار خاص بها. فساهمت كلها في إدخال تعديلات على المشروع ترضي الموقف اللبناني إلى حدّ ما.

ولإعطاء مصداقية لقولها، اتخذ مجلس الوزراء اللبناني في جلسة استثنائية يوم 7 آب قراراً بإرسال قوة من الجيش اللبناني قوامها 15 ألف جندي للانتشار في الجنوب مع انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى ما وراء "الخط الأزرق"، وأعلنت عن استعدادها للاستعانة بقوة إضافية من "اليونيفيل" عند الحاجة لتسهيل عملية دخول الجيش إلى المنطقة. وكانت هذه المرة الأولى التي

تتجرأ حكومة لبنانية على إصدار قرار بإرسال الجيش إلى جنوب البلاد. وأعطى السيد حسن نصر الله موافقته على نشر الجيش، وفسر سمير جعجع ذلك بأنه قرار حكيم يعني تخلي الحزب عن سلاحه. وعلى ما يبدو، تشجع الفرنسيون بثبات الموقف اللبناني - العربي، وبقرار الحكومة اللبنانية نشر الجيش في الجنوب، وأخذوا يتحدثون عن تعديلات في مشروع القرار. كان الأميركيون على استعداد للتساهل تجاه تفعيل عمل اليونيفيل، لكنهم تصلبوا تجاه المطالبة بانسحاب فوري للجيش الإسرائيلي "قبل انتشار قوة دولية نشطة".

وفي خضم التحركات الدبلوماسية، عارضت إسرائيل المشروع رغم ما يعطيها من مكاسب. فأصرت على "عدم ذكر مزارع شبعا في القرار، لئلا يُربط وقف إطلاق النار بانسحابها من المزارع، وشددت على مراقبة الحدود ومنع تهريب الأسلحة إلى حزب الله". وفي الوقت نفسه، حاولت أن تضيف قوة على مطالبها بالإعلان عن نيتها توسيع عملياتها البرية حتى الليطاني. لكنها عجزت عن ذلك أمام ضربات المقاومة.

هكذا كان الوضع عشية صدور القرار 1701: سباق بين مسارين: ضغط عسكري إسرائيلي على اللبنانيين (المجازر والتهديد بتوسيع الحرب البرية)، وضغط من قبل "حزب الله" على إسرائيل في الميدان (استمرار تساقط الصواريخ على شمال إسرائيل وإخلائه من السكان)، وضغط الميدان على الدبلوماسية، وضغط الدبلوماسية على المتحاربين، على حد وصف أحد المراقبين.

وبعد شهر كامل من الحرب الإسرائيلية - اللبنانية، وبعد مفاوضات مضمّنة استمرت أسابيع، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار 1701 الذي يدعو إلى وقف الأعمال الحربية بين إسرائيل و"حزب الله" تمهيداً لوقف نار دائم، وانسحاب إسرائيلي من الأراضي اللبنانية بالتزامن مع انتشار الجيش اللبناني في الجنوب تدعمه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان "اليونيفيل"، التي تقرر تعزيزها ليصل عديدها إلى 15 ألف رجل مزودين بعتاد وصلاحيات أوسع. كذلك وضع القرار قضية مزارع شبعا على جدول أعمال الأمين العام للأمم المتحدة مدة شهر. ولم تتمكن إسرائيل في اليومين التاليين من تحقيق إنجازات على الأرض. فأعلنت عن وقف العمليات الحربية في الساعة الثامنة من صباح يوم الاثنين 14. وبذلك، انتهت هذه الجولة من الحرب الإسرائيلية - اللبنانية. وعمّا إذا كان هذا القرار سلبياً مصالح لبنان، فهذا متروك إلى المستقبل.

استنتاج

ظهر بوضوح من خلال الدراسة أن إسرائيل عجزت عن تحقيق أهدافها الاستراتيجية من وراء الحرب، وفي مقدمها القضاء على حزب الله وترسانته العسكرية. لكن إسرائيل تمكنت مع ذلك من تأمين حماية لها بفضل قوات اليونيفيل التي ستنركز ما بين نهر الليطاني والحدود اللبنانية معها، وبالتالي إبعاد خطر صواريخ حزب الله عنها في المدى القريب، وربما جعل حزب الله يلتفت إلى الداخل اللبناني. صحيح أنها تمكنت من اجتياح لبنان جواً وبحراً ولم تستعص عليها أية منطقة، إلا أن المعارك التي خاضها جيشها على البر، والمفترض أنها هي التي تحسم جولة القتال برأي العسكريين الإسرائيليين، جعلت من هذا الجيش الإسرائيلي هدفاً سهلاً لمقاتلين يجمعون ما بين تكتيكات الحرب الكلاسيكية وحرب العصابات، وفوق ذلك الإيمان بقضيتهم. وعلى ما يبدو، فإن الغطرسة هي التي جعلت الجيش الإسرائيلي يعتقد ذلك. لذا، على المرء ألا يطمئن إلى نوايا

إسرائيل حتى مع تنفيذ القرار 1701. فإسرائيل التي ما تعودت خسارة حروبها، سوف تعود إلى شن الحرب على لبنان. فمجتمعا لا يستطيع إن يتحمل هذه الخسارة، ولا تستطيع الدولة العبرية أن تظل على الخارج كأقوى قوة في المنطقة، وهي عاجزة عن القضاء على مقاتلي حزب الله. وفي ضوء وجود الجيش اللبناني وقوات اليونيفيل جنوبي نهار الليطاني، فمن المحتمل أن تشن إسرائيل عدوانها المقبل على شمالي الليطاني وعلى منطقة البقاع.

وإذا كانت الولايات المتحدة هي من وقف وراء العدوان الإسرائيلي على لبنان، أو أن إسرائيل خاضت تلك الحرب بالوكالة عنها، فإن أهداف الدولتين واضحة تماماً من وراء الحرب: ضرب القوس الممتد من إيران إلى لبنان وفلسطين وتقطيعه. فهذا القوس يزج واشنطن وتل أبيب، لأنه تعبير عن سياسة إيران "النووية" للعب دور رئيسي في منطقة الشرق الأوسط خارج النفوذ الأميركي ومنافساً لمركز إسرائيل في المنطقة. من هنا، تضافرت مصلحة الدولتين لقص القوس "الشيوعي" في حده الجنوبي (لبنان)، على أن تبعه تقطيع بقية القوس (سورية ثم إيران)، مروراً بالقضاء على حماس، سواء عن طريق الحرب أو بوسائل أخرى. من هنا، تحاول الولايات المتحدة إخراج سورية من دائرة القوس الإيراني، بهدف عزل إيران، ومن ثم التصدي ل طهران. إن رائحة النفط تفوح من الصراع الأميركي - الإيراني. فالولايات المتحدة تسعى منذ عام 2001 للسيطرة على "الشرق الأوسط الكبير" الذي يمتد من باكستان إلى بحر قزوين والخليج العربي إلى المتوسط. وهذه المنطقة التي تجعل من إيران ذات مركز استراتيجي مميز (بحر قزوين والخليج العربي)، هو الذي جعل واشنطن تسعى لتجريد لمنع إيران من الاستحواذ على القنبلة النووية وبالتالي تأدية دور اللاعب الرئيسي في الشرق الأوسط.

وقد أبانت الدراسة بوضوح أنه لا يمكن عزل الحرب الإسرائيلية - اللبنانية عن سياسة المحاور والصراعات في المنطقة. كما أن الوضع اللبناني الهشّ والتجاذبات الداخلية والتباين بين منطقتي الدولة ومنطق المقاومة ساهم كثيراً في جعل لبنان ساحة صراع بين الداخل والخارج (حزب الله والمحور الأميركي - الإسرائيلي، وقوى 14 آذار والمحور الإيراني - السوري). قبل الحرب وأثناءها، نشط المحوران المتصارعان على الساحة اللبنانية فقسّما اللبنانيين وتقاسماهما. لذا، كان من المتوقع أن ينفجر الصراع عاجلاً أم آجلاً، سواء في الداخل أو بفعل الخارج. ومع ذلك، لم تتمكن الحكومة اللبنانية ولا "لجنة الحوار" من الإمساك بالوضع الداخلي وعدم انجرار البلاد إلى حرب دفاعاً عن المفاعل النووي الإيراني، أو دفاعاً عن نشر "الديمقراطية" التي أراد الأميركيون أن يجعلوا لبنان أنموذجاً لها أو منطلقاً لشرق أوسط جديد، إلى درجة تدميره. وعندما وقعت الحرب، ظهرت هشاشة التكاذب السياسي حول "وعود الشرف" التي قطعت. فبدأ الحديث عن محاسبة ومحاسبة مضادة بين فريق 14 آذار وفريق 8 آذار.

لقد ترك العرب لبنان لأسابيع ثلاثة من دون تغطية تدمر إسرائيل بناه التحتية وتقتل شعبه وتعصف به مشاريع القرارات غير المتوازنة. وإن عجزهم هذا، هو جزء من مشاكل لبنان مع العرب منذ الوجود الفلسطيني المسلح على أرضه. وبغض النظر عن عدم قدرتهم على مواجهة إسرائيل أو عدم رغبتهم في ذلك، فإن تلكؤهم يعود إلى أنهم رأوا في صراع حزب الله وإسرائيل، صراعاً إيرانياً - أميركياً، فجعلتهم مخاوفهم من إيران نووية لا يرون العدو الإسرائيلي. ولهذا السبب، أعلن الرئيس مبارك أنه لن يخوض حرباً من أجل لبنان أو من أجل حزب الله، وكلاهما واحد بالنسبة إليه طالما أن الدولة اللبنانية لا تمسك بقرارها. وما قام به العرب من نشاط سياسي

ودبلوماسية في اللحظة الأخيرة، دلّ على أنه يمكنهم أن يشكلوا وسيلة ضغط دفاعاً عن قضايا "الأمة العربية".

وقد لا يختلف إثنان على أن المقصود بـ "الأمة" في خطاب الأمين العام لحزب الله، هي الأمة الإسلامية بقيادة إيران. وما من خطاب تحدث فيه السيد حسن نصر الله عن لبنان "الوطن" إلا وظهر فيه مصطلح "الأمة". إن اللبنانيين لم يتضابقوا أبداً من التبعية العقائدية لحزب الله والشيعية في لبنان لإيران، فكل واحد منهم له "كعبته" يتوجه إليها. ولكن ما أخافهم هو المشروع السياسي لإيران في المنطقة، حيث يجد حزب الله نفسه طواعية أو إلزاماً جزءاً من أمة إسلامية (= ولاية الفقيه) يتعرض مركزها ونظامها إلى الخطر الأميركي - الصهيوني. وقد لا يكفي أن ينفي الحزب عن نفسه تلك العلاقة المميزة والفريدة بإيران، تمويلاً وتسليحاً ودعمًا سياسياً ومعنوياً. فإيران ليست جمعية خيرية، وهي دولة لها مصالحها السياسية والإستراتيجية وتستفيد من كل مصادر القوة لديها ولدى أتباعها في الداخل أو في الخارج. من هنا يتطلب من حزب الله في المرحلة اللاحقة أن يعمل أكثر على استنهاض لبنانيته قوياً عملاً ليطمئن الجميع إلى غدهم .

لقد كانت الدولة اللبنانية هي الغائب الأضعف والغائب الأكبر عن ساحة الصراع الذي كان يتخمر منذ فترة ليست بقصيرة. وعلى الرغم من نشاطها الدبلوماسي لرد العدوان "بشق النفس"، فإن غيابها أو تغيبها سيكون سمة المرحلة المقبلة. منذ عام 1975، تخلت الدولة اللبنانية عن قرارها للمنظمات الفلسطينية والمليشيات اللبنانية. وبعد الطائف، أصبحت ألعوبة وأضحوكية بيد دمشق. وبعد الانسحاب السوري من لبنان عام 2005، ظلت متخفية عن حقها وحدها في قرار الحرب والسلام مستندة إلى مقولة "الدولة - المقاومة". كل ذلك لأسباب خارجة عن طاقتها، وقد يعجزها البعض.

إن تغيب الدولة اليوم عن الإعمار، يشكل إسفيناً آخر في نعشها. فبينما لم تستيقظ الدولة اللبنانية بعد من كابوس الحرب، كان حزب الله قد سبقها إلى قاعدته الشيعية، التي هي جزء أساسي من المجتمع اللبناني وتحمل الدولة وحدها مسؤولية رخائه ورعايته وحمايته. إن توزيع "الدولارات" لإعادة الإعمار من قبل حزب الله بدينامية وشفافية تحت شعار "أميركا وإسرائيل تدمران لبنان وإيران تعمره"، هو في مغزاه وتداعياته على قدم المساواة بمصادرة دور الدولة في قرار الحرب والسلام. لقد انتهت العلاقات الزبانية المعروفة في لبنان: المواطن ← الزعيم ← الدولة، وحلت محلها عملياً المواطن ← الزعيم (= حزب الله)، بعدما جرى الإجهاز على دور الدولة الطبيعي. وقد لا يقتصر هذا على الحزب وحده، فكل زعيم وكل وجيه في لبنان سارع إلى جسر يعمره، حتى أن دولاً عربية قررت إعمار بلدات ومدارس ومستشفيات. فألف سلام إذن على دولة لا تصنع قرارها في السلم والحرب، ولا تمسك بشعبها، ولا تقوم بالإعمار وتغيب مؤسساتها الدستورية عن حوار بين أبنائها؟